2017 عام استثنائي جديد في إنجازات الشركة

بدرالسبيعي: «الكويتية للاستثمار» تحصد ثمار خططها الناجحة منذ الأزمة

قال الرئيس التنفيذي للشركة الكويتية للاستثمار بدر ناصر السبيعي أن المؤشرات المالية للشركة عن عام 2017 جاءت معبرة عن نجاح سياساتها الاستثمارية واستراتيجيتها طويلة الأمد والتي مهدت الطريق لتعزيز الأداء وتحقيق العوائد المجزية للمساهمين وبشكل متوازن.

وأوضح السبيعي أن هذا النجاح تمثل في تحقيق الشركة الكويتية للاستثمار أرباحا صافية بقيمة 16.4 مليون دينار عن عام 2017 بربحية 30 فلس للسهم وبنمو 313% عن أرباح عام 2016 ، مشيرا إلى جهود فريق العاملين بالشركة لتحقيق تلك النتائج الايجابية وأفضل العوائد الممكنة للمساهمين بفضل الله ثم جهودهم.

كما أكد أن هذه النتائج تعكس نمو الأنشطة الاستثمارية للشركة بالإضافة إلى السياسة العقلانية في تكوين المخصصات الاحترازية والتي مكنت الكويتية للاستثمار من التعاطي بالمرونة الكافية مع المتغيرات الاقتصادية عالميا وإقليميا، ومحافظتها على موقعها الريادي المتميز في إدارة الأصول حيث بلغ إجمالي الأصول المدارة 2.1 مليار دينار بنهاية عام 2017 ، فضلا عن أن أداء الشركات التابعة والزميلة مازال في تحسن كما تمكنت الشركة من إعادة هيكلة بعض الاستثمارات ونجحت في التخارج من بعضها محققة أرباحا خلال العام.

وأكد الرئيس التنفيذي للشركة الكويتية للاستثمار بدر السبيعي، أن الشركة تمكنت من تحقيق نتائج إيجابية على الرغم من كل التحديات التي مرت بها شركات الاستثمار وباقي القطاعات خلال العام الماضي، في الأسواق المحلية والخليجية.

وأضاف السبيعي خلال انعقاد الجمعية العامة العادية، ان الشركة كانت سباقة، في اتخاذ قرارات استراتيجية وجريئة قبل أعوام، مكنتها من الوصول الى ما هي عليه الآن من استقرار في أعمالنا والنمو في نتائجنا كافة والتي انعكست على أرباحنا الصافية وتوزيعاتنا النقدية المستمرة خلال عام استثنائي جديد في انجازات الشركة بفضل سياستنا العقلانية.

وشرح السبيعي كيف تمكنت استراتيجية «الكويتية للاستثمار» من إخراجها في سنوات قليلة من المأزق بعد الأزمة المالية، ومكنتها من تسجيل نتائج أفضل.

جانب من العمومية

الأزمات خلفنا

وأوضح السبيعي أن ماضي الأزمات أصبح خلف الشركة الآن، حيث تجاوزت الشركة تلك المرحلة من خلال نهج واضح بعدم الانجرار وراء الفقاعات السريعة، إذ ندرك أن المنطقة التي نعيش فيها منطقة صراعات سياسية واقتصادية ونقطة ساخنة «شئنا أم أبينا»، فالمشاكل كثيرة ومفاجئة والتحديات التي تحيط بها، لذا فإن العقلانية كانت ومازالت استراتيجية الشركة منذ اندلاع الأزمة المالية العالمية، مما انعكس على أعمالها على أرض الواقع، وليست مجرد شعار للتسويق الاعلامي.

النهوض بالقطاع

وذكر السبيعي أن الشركة الكويتية للاستثمار تلعب اليوم دورا أكبر في قطاع شركات الاستثمار، إذ تؤمن أن من واجبها إصلاح ونمو قطاع الاستثمار ليعود الى سابق عهده، لذلك كان للشركة دور رئيسي اسوه بباقي الشركات في المشاركة الفاعلة في رؤية اتحاد شركات الاستثمار لكيفية خلق دور للشركات الاستثمارية في العجلة الاقتصادية الوطنية.

سوق المزادات

وتطرق السبيعي إلى أمر هام في شأن التغيير الهيكلي لبورصة الكويت، خصوصا تطبيق المرحلة الثانية من مشروع ما بعد التداول، منتقدا تصنيف نحو 61 شركة في سوق المزادات، وإعطاءها سنة لتعديل أوضاعها.

ودعا إلى ضرورة الإسراع وإعادة النظر فيه خوفا من دفع بعض الشركات للخروج من السوق ومن ثمفقدان الثقة مرة أخرى بالبورصة، مضيفا أنه يفترض أيضا ان يصاحب هذه الخطوة قرارات أخرى لإطلاق منتجات وأدوات تساعد الشركات على تعديل أوضاعها بشكل لا يؤثر على عملها المؤسسي وقاعدة مستثمريها واستقرار الملكيات والإدارة.

خطط 2018

وعلى صعيد خطط الشركة خلال العام 2018، أكد السبيعي أن «الكويتية للاستثمار» مستمرة في منهجها الثابت في توزيع المخاطر، من حيث تنويع الاستثمارات جغرافيابأسواق الخليج والشرق الأوسط والعالم.

ولفت إلى ان الشركة تخطط في هذه السنة أيضا لزيادة الاستثمارات العقارية في أوروبا، حيث من المتوقع أن نضخ استثمارات إضافية في محفظة الاستثمارات العقارية بحدود 10 ملايين دينار .ونحن ننفذ صفقات في استثمارات نوعية الآن، فقد استثمر، مجال الذكاء الصناعي،ونركز في الفترة المقبلة على اقتناص فرص نتوقع أن يكون لها آفاق مشرقة في المستقبل.

وتوقع السبيعي أن تحقق الشركة نتائج جيدة خلال العام الحالي 2018 مدفوعة بالإلتزام في تنفيذ الاستراتيجية الاستثمارية، فضلا عن تفاؤلنا بالمؤشرات الاقتصادية المحلية والعالمية، مشيرا إلى أنه

في هذا الإطار استعرض السبيعي المؤشرات الاقتصادية المحلية والعالمية، مستهلا بالاقتصاد المحلي الذي أظهر تعافيا من التباطؤ منذ ثلاث سنوات على خلفية تطبيق الإصلاحات المالية التي جاءت كنتيجة لتراجع أسعار النفط آنذاك. وقال ان التطورات الإقليمية الخليجية التي طرأت في منتصف العام الماضي أثرت سلبا على أداء السوق في الربع الأخير من 2017، ثم أنقذ الوضع انتعاش أسعار النفط مع نهاية العام، ما اعطى بعض الزخم الإيجابي مرة أخرى للأسهم لتبلغ القيمة الرأسمالية لبورصة الكويت بنهاية 2017 نحو 27 مليار دينار.

وأعرب عن تفاؤله بعام 2018، حيث سيكون شاهدا على عملية إدراج مؤشر البورصة ضمن مؤشر «فوتسي» على مرحلتين الأولى في سبتمبر المقبل والثانية في مارس 2019 إضافة الى أن البورصة لديها فرصة كبيرة العام الحالي من أجل أن تضعها MSCI على قائمة المراقبة لجهة ترقية محتملة، لكن رغم ذلك نعتقد ان الأسهم الإقليمية ستظل رهن تطورات أسعار النفط والتوترات الإقليمية.

الصناديق والمحافظ

وعن أداء الصناديق الاستثمارية المحلية للشركة أشار إلى تفوق صندوق الرائد للاستثمار بالأسهم المحلية في أدائه على أداء المؤشر الوزني للبورصة والصناديق المحلية المماثلة، حيث حقق أداء إيجابيا بلغت نسبته 12.03 في المئة ويعتبر الصندوق الأكبر في حجمة ضمن فئته براسمال 170 مليون دينار.

شددت على عدم البيع خلال فترة المعارض

«التجارة» تطالب الشركات بضرورة الالتزام بالقرارات الوزارية

طالب مدير إدارة العقار في وزارة التجارة والصناعة مريم البحراني الشركات المشاركة في معرض إفرست العقاري المصري بضرورة الالتزام بالقرارات الصادرة من «التجارة» لتنظيم المعارض والمؤتمرات.

وقالت البحراني خلال لقائها مع الشركات المشاركة في المعرض أول من أمس بحضور رئيس مجلس إدارة الشركة المنظمة للمعرض، أن الشركات المشاركة لابد وان تتبع القرارات المنظمة للمعارض من أهمها عدم البيع في المعرض أو تحقيق أي صفقة، مشيرة إلى أن أي مخالفة سيتم التعامل معها بحزم وسيتم تحرير مخالفة في الحال.

وأشارت البحراني إلى أن المعارض العقارية الدولية في الكويت بما فيها المعارض العقارية الكويتية تعتبر موقوفة، ولكن المعارض العقارية المصرية مستمرة لما لها من مصداقية والتزام، فيجب الحفاظ على هذه الميزة من الشركات المشاركة وعدم الوقوع في أي مخالفة خلال فترة المعرض.

وبينت البحراني ان التجارة ستتواجد خلال فترة المعرض لمراقبة الشركات المشاركة في المعرض، مطالبة الشركات المشاركة ان تطلع على القرار الوزاري الصادر في تنظيم المعارض العقارية في الكويت قبل الخوض في فعاليات المعرض.

البحراني متوسطة عنبه والعلي

وتابعت « لابد الالتزام بهذه القرارات بعدم البيع او تحقيق صفقة او اشهار اي عوائد على اللافتات في المعرض او حتى تقديم خصومات، حيث ان اي مخالفة ستؤثر سلبا على المعرض والشركة معا».

من جانب آخر أكد رئيس مجلس إدارة شركة افرست لتنظيم المعارض والمؤتمرات الشركة المنظمة للمعرض هشام عنبه، على التزام الشركات المشاركة في المعرض، وأنها على قدر المسؤولية في ان تضع هذه القرارات نصب اعينها، وعدم الوقوع في أي مخالفة.

وتابع « قمنا بدورنا بالتنبيه على الشركات المشاركة في المعرض بعدم الوقوع في اي مخالفة، كون ان وزارة التجارة والصناعة تشدد كثيرا على الألتزام بهذه القرارات».

من جانب آخر قال رئيس مجلس إدارة شركة سمارت سلوشن لتنظيم المعارض والمؤتمرات قيس العلي ان الشركات المشاركة في المعرض شركات ناضجة وكبيرة وتعمل على تطبيق القانون في اي معرض دولي تشارك فيه، لافتا إلى أن إدارة الشركة عملت على توزيع القرار الوزاري على الشركات المشاركة للتعرف على القرارات وعدم الوقوع في أي مخالفة.

وأشار العلي إلى أن المعارض المصرية تحظى بسمعة طبية وليس لديها أي مخالفات، فيجب الحفاظ على هذه السمعة، لافتا إلى أن الشركة المنظمة للمعرض تسعى إلى نجاح المعرض سواء من خلال تطبيق القرارات الوزارية أو التنظيم الجيد دون أي مخالفات.

من جانب آخر تعرض حاليا الشركات العقارية المصرية المشاركة في المعرض مشاريعها العقارية في مختلف انحاء جمهورية مصر العربية، اذ يوجد في المعرض مشاريع عملاقة منها مشاريع استثمارية وتجارية وصناعية.

تسعى الشركة المنظمة للمعرض «افرست» وبكل قوة من خلال معارضها التي تقام في الكويت ان تستقطب أفضل الشركات العقارية الملتزمة في مراحل البناء، وكذلك المشاريع التي تناسب اذواق المستثمرين، في حين ان الاسعار تلعب دورا مهما في حركة المبيعات والتي تساهم ايضا بشكل كبير في ارتفاع حركة المبيعات.

واعدت الشركات العقارية المشاركة في المعرض سلسلة كبيرة من العروض التي اعتادت عليها ان تقدمها في معرض افرست العقاري المصري من أجل ترويج العقارات المعروضة، من مساحات تناسب الشرائح كافة، واسعار تناسب جميع الشرائح.

وتسعى جميع الشركات المشاركة في المعرض اليوم ان تقدم عروضا لم تقدم في الكويت من قبل، حيث تعتبر السوق الكويتي من أفضل الاسواق الخليجية تسويقا للعقارات المصرية، سواء من قبل المواطنين الكويتيين او المصريين.

وأكدت الشركات ان معرض افرست العقاري المصري التي تنظمه شركة افرست لتنظيم المعارض والمؤتمرات من المعارض الناجحة في الكويت، حيث انها اعتادت المشاركة في هذا المعرض لما له من سمعة طيبة، وكذلك اداء الشركة المنظمة التي تقدم معرضا نموذجيا فريدا من نوعه.

التضخم يتراجع إلى 0.8بالمئة خلال فبراير

النمو غير النفطي في الكويت يتسارع إلى 3.3 بالمئة خلال العام 2017

قال التقرير الصادر عن بنك الكويت الوطني لقد شهد الاقتصاد غير النفطي في الكويت تحسناً خلال العام 2017 مع ارتفاع النمو بمستوى فاق التوقعات. ويعزى هذا التعافي إلى الإنفاق الحكومي على المشاريع وتعافي قطاع المستهلك. وما زالت البيانات منذ بداية العام 2018 حتى الآن تشير إلى قوة وتيرة تعافي قطاع المستهلك. في الوقت نفسه، قرر بنك الكويت المركزي رفع الفائدة بعد قيام مجلس الاحتياط الفيدرالي برفع الفائدة خلال مارس في ظل قوة الاقتصاد الأميركي، وذلك من أجل تقليل هامس الفائدة ودعم استقرار العملة المحلية.

ارتفع نمو الاقتصاد غير النفطي بواقع 3.3% في العام 2017 من 2% في العام السابق، مرتفعاً أيضاً بصورة طفيفة عن توقعاتنا عند 3%. وقد تباطأت وتيرة النمو قليلاً في الربع الرابع من العام 2017 إلى 2.4% على أساس سنوي، إلا أن الاقتصاد استطاع أن يواصل تعافيه من التباطؤ الحاد الذي شهده في أواخر العام 2014 والعام 2015. ونتوقع أن تستمر وتيرة التعافي خلال العامين 2018 و2019، مع توقعاتنا بتسارع النمو غير النفطي إلى 3.5% و4% على التوالي.

إلا أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي قد سجل تراجعاً بواقع 2.9% خلال العام 2017 وذلك على خلفية انخفاض إنتاج النفط بنسبة 8% نتيجة اتفاقية خفض الإنتاج من قبل أوبك وشركائها من خارج المنظمة. فقد ساهمت هذه الاتفاقية في التقليل من اختلال التوازن في أسواق النفط العالمية ورفع أسعار النفط. وبالفعل، استطاع تعافي أسعار النفط دعم ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي الإسمي للقطاع النفطي بنسبة تجاوزت 20% في العام 2017.

يلعب قطاع المستهلك دوراً ذا أهمية أيضا في دعم تعافي الاقتصاد غير النفطي. حيث جاءت البيانات الأخيرة لتؤكد على وتيرة التحسن الذي يشهدها القطاع. فقد ارتفع مؤشر آراء بواقع 15% على أساس سنوي في شهر مارس ليصل إلى 113. وقد انعكس هذا التحسن في الثقة بصورة ملحوظة في تصورات المستهلكين للأوضاع الاقتصادية الحالية والفرص الوظيفية التي تعكس بدورها التعافي الذي شهدته أسعار النفط.

تراجع الائتمان المصرفي خلال شهر فبراير وذلك للشهر الخامس على التوالي، مع تباطؤ نموه إلى 2.5%، بينما شهدت القروض الشخصية والائتمان الممنوح لقطاع الأعمال بعض التحسن. فقد حقق الائتمان الممنوح لقطاع الأعمال أداءً جيداً، مسجلاً أول زيادة له منذ ستة أشهر والذي يعزى في الغالب إلى نشاط قطاع الأعمال الأساسية كالتجارة والصناعة. وقد ساهمت هذه الزيادات في التعويض عن انخفاض الائتمان الممنوح للمؤسسات المالية غير المصرفية والائتمان الممنوح لشراء الأوراق المالية، مع ارتفاع الائتمان القائم بواقع 40 مليون دينار.

استمرت أسعار النفط المرتفعة في دعم الأوضاع المالية للاقتصاد الكويتي. فقد استقر متوسط سعر خام التصدير الكويتي عند 62 دولاراً خلال شهر مارس، ولكنه ظل مرتفعاً عن مستواه العام السابق بواقع 25%. وقد ساهم ذلك في تقلّص العجز المالي إلى 2.5 مليار دينار منذ بداية السنة المالية 2017–2018 حتى فبراير لنسبة سنوية تصل إلى 7.3% من الناتج المحلي الإجمالي. ونتوقع أن تنتهي السنة المالية 2017–2018 بتسجيل عجز بنحو 10% من الناتج المحلي الإجمالي، أي ما دون التوقعات في الميزانية الرسمية المقدرة بنسبة 17%. ومن المتوقع أن يستقر العجز خلال السنتين الماليتين المقبلتين عند مستوى يقارب 9% من الناتج المحلي الإجمالي. وفي حال بقاء أسعار النفط قريبة من مستوياتها الحالية، ستنخفض حاجة الحكومة التمويلية والحاجة للجوء لاحتياطي الأجيال القادمة.

شهد التضخم تراجعاً على الرغم من تحسن الاقتصاد، وذلك على إثر استمرار تباطؤ التضخم في خدمات المسكن. فقد تراجع التضخم ليصل إلى 0.8% على أساس سنوي في فبراير من 1.0% في يناير ومتوسط 1.5% في العام 2017. ويعزى هذا التراجع بشكل كبير إلى الضغوط التضخمية من الإيجارات السكنية والمواد الغذائية. واستمرت تكاليف الرعاية الصحية أيضاً بالتراجع بينما تراجع تضخم أسعار كل من النقل والمواصلات والاتصالات والتعليم. وليس من المتوقع أن يكون لارتفاع الطلب أثراً كبيراً على التضخم وذلك لأن معظم الطلب سيتوجه إلى الواردات، إلا في حال تراجع أسعار الصرف بشكل كبير بين الدول المرتبطة تجارياً مقابل الدينار.

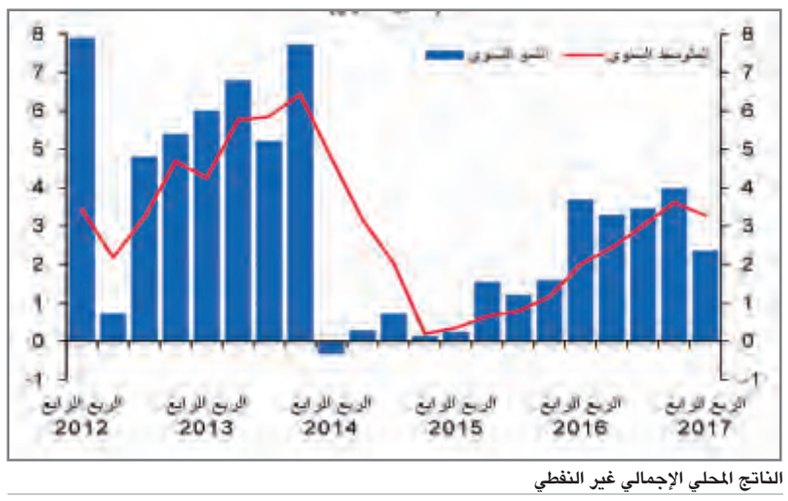

الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي

«ميزان القابضة» تقر توزيع أرباح نقدية بقيمة 22 فلساً للسهم الواحد

اجتماع العمومية

عقدت شركة ميزان القابضة، وهي من كبرى شركات تصنيع وتوزيع المنتجات الغذائية والاستهلاكية في منطقة الخليج، اجتماع جمعيتها العامة العادية السابعة عشر، الذي وافق مساهمو الشركة فيه على توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بقيمة 22 فلس للسهم الواحد (بنسبة 22% من القيمة الاسمية للسهم الواحد) وبقيمة إجمالية تبلغ 6.8 مليون دك.

وقال نائب رئيس مجلس إدارة شركة ميزان القابضة، محمد جاسم محمد الوزان: «لقد واجهت الشركة تحديات غير متوقعة في عام 2017، ولكننا استطعنا المحافظة على قوة ومركز الشركة الإقليمي وأداء إيراداتها وهذا دليل على أن نموذج عمل الشركة المتنوع والمدعوم بميزانية قوية وقدرة دفاعية عالية مكّنها من مواجهة هذه التحديات. لقد بلغت الشركة أعلى إنفاق رأسمالي في تاريخها وإننا نتطلع إلى زيادة نتطلّع إلى زيادة الربحية بدعم من هذه الاستثمارات في عام 2018 والأعوام القادمة.»

وفي نظرة على النتائج المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017:

بلغت الإيرادات 204.5 مليون دينار كويتي، منخفضة بنسبة 1.4% وبلغت الأرباح قبل احتساب الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك 20.9 مليون دينار كويتي، منخفضة بنسبة 15.5%. وبلغت الأرباح الصافية الخاصة بمساهمي الشركة الأم 12.9 مليون دينار كويتي منخفضة بنسبة 24.7%.

وعن أبرز معلومات المركز المالي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017:

مجموع الموجودات: 210.9 مليون دك، بزيادة بنسبة 8.2%. وحقوق الملكية (الخاصة بمساهمي الشركة الأم): 110.1 مليون دك، بزيادة بنسبة 8.4%.

للتوعية بحقوق العمالة المنزلية

«زين» الراعي الإستراتيجي لحملة «سقف واحد»

وليد الخشتي خلال المؤتمر الصحافي

أعلنت زين عن رعايتها الاستراتيجية لحملة التوعية بحقوق العمالة المنزلية تحت عنوان «سقف واحد»، وذلك بتنظيم منمُنظّمة الخط الإنسانيوجمعية العمل الاجتماعي وبالشراكة مع وزارة الداخلية وبالتعاون مع عدة جهات حكومية وغير حكومية.

وأوضحت الشركة في بيان صحافي أن رعايتها لهذه الحملة أتت تحت مظلّة استراتيجيتها للمسؤولية الاجتماعية والاستدامة، والتي تحرص من خلالها على المساهمة في دعم مختلف الجهود والمبادرات التي تعنى بالعمل الإنساني التي من شأنها حفظ حقوق أفراد المجتمع بمختلف فئاتهم، خاصةً وأن ثمار هذه الحملة أتت من جهود مُشتركة تبذلها منظّمات غير ربحية بالتعاون مع القطاعين العام والخاص في الدولة، مما يعكس روح حُب عمل الخير التي يتّسم بها المجتمع الكويتي.

وقال المدير التنفيذي للعلاقات والاتصالات في زين الكويت وليد الخشتي خلال المؤتمر الصحافي: « نفخر اليوم بالإعلان عن رعاية زين الاستراتيجية لحملة التوعية بحقوق العمالة المنزلية «سقف واحد»، وذلك بالتعاون مع مُنظّمة الخطالإنساني وجمعيةالعملالاجتماعي ووزارة الداخلية، وهي الرعاية التي تأتي تحت مظلّة استراتيجية الشركة للمسؤولية الاجتماعية والاستدامة.

وتهدف حملة «سقف واحد» إلى تعريف أصحاب العمل والعمالة المنزلية بحقوقهم وواجباتهم المنصوص عليها قانونياً من خلال إنشاء دليل قانوني توعوي مترجم لـ15 لغة، وهو دليل شامل ودقيق للعمالة المنزلية وأصحاب العمل سيتم توفيره في مراكز الرعاية الأولية والمستشفيات ومراكز الشرطة وسفارات الدول المُستقدمة للعمالة في الكويت ومكاتب استقدام العمالة وشركات الصرافة والجمعيات التعاونية ومرافق أخرى، كما ستسلط الحملة الضوء على هذه القضية عبر محاضرات وحلقات نقاشية سيتم تنظيمها في المدارس والجامعات وضمن فعاليات عامة بهدف نشر التوعية بين فئة الشباب في المجتمع بالإضافة الى إطلاق حملات إعلامية توعوية مُختلفة.

«VIVA» تطلق عرضا مميزا للشباب مع MacBook Air وميني راوتر

أطلقت شركة الاتصالات الكويتية VIVA، عرضاً مميزاً يستهدف طلاب الجامعات والمدارس عند الإشتراك أو تجديد باقة VIVA للإنترنت، والذي يمنحهم MacBook وميني راوتر ابتداءً من 19 د.ك.

وتعقيباً على هذا العرض، قال عبدالرزاق بدر العيسى، مدير إدارة اتصالات الشركات في VIVA قائلاً: «نحن حريصون دائماً في VIVA على دعم الطلاب سواء من خلال برنامج المسؤولية الإجتماعية أو عروضنا المبتكرة، لذلك سعت VIVA لتكون أول شركة إتصالات تطلق هذا العرض الشيّق ليثري متطلباتهم ويحاكي طموحاتهم.»